

**توصيات السياسة التي اعتمدها الدورة الثلاثين للكموميك
وضع استراتيجيات للتمويل الإسلامي على المستوى الوطني
الأساس المنطقي:**

تتخذ مختلف الدول حول العالم الخطوات القانونية اللازمة لتحسين التوقعات المستقبلية الاقتصادية، والانخراط في التجارة الدولية، وغيرها من مساعي التعاون. ومن أهم الجوانب الأساسية لهذه العملية استخدام النظم المالية المختلفة لتمويل المشروعات، وغيرها من المبادرات التي من شأنها أن تؤدي إلى تحسين البنية الأساسية وتحقيق الرفاهة الاجتماعية، ما يؤدي في نهاية المطاف إلى تحقيق النمو الاقتصادي. ومن ثم، فإن التمويل الإسلامي يلعب دوراً رئيسياً في هذه العملية، ولذلك يمكن لتقدم صناعة التمويل الإسلامي، من خلال تنفيذ الاستراتيجيات أو الخطط الوطنية التي تعطي الأولوية لدور المؤسسات المالية الإسلامية، أن يكون المبادرة الرئيسية من بين مبادرات أخرى. ومن المنتظر أن يؤدي تطوير استراتيجيات التمويل الإسلامي على المستوى الوطني إلى تقديم خارطة طريق، كما أنه سيسير إنشاء الأطر القانونية والتنظيمية والرقابية لقطاع الخدمات المالية الإسلامية، ويحفز الكفاءة والابتكار في صناعة التمويل الإسلامي في البلدان الأعضاء.

إنشاء البنية الأساسية القانونية والمؤسسية اللازمة لصناعات الخدمات المالية الإسلامية.

الأساس المنطقي:

يمكن للتمويل الإسلامي أن يلعب دوراً هاماً في تعزيز النمو الاقتصادي الدولي والحد من تداعيات الأزمة المالية. وبمثل وجود بنية أساسية قانونية ومؤسسية جيدة أهمية خاصة في هذا الصدد. وعلى الرغم من ذلك، لا تمتلك معظم الدول الأعضاء البنية الأساسية المؤسسية اللازمة لقطاع الخدمات المالية الإسلامية. وتحتاج الدول الأعضاء إلى تعزيز تنمية البنى الأساسية الاقتصادية والقانونية المؤسسية، كل وفقاً لسماته الخاصة، لخلق بيئة مواتية لأنظمة تقاسم المخاطر المالية مثل نظام التمويل الإسلامي. ويتعين على البلدان الأعضاء أن تتخذ الخطوات اللازمة للترويج لمنتجات تقاسم المخاطر، مثل إنشاء سجلات الائتمان، ومؤسسات التصنيف التجاري، ومكاتب الائتمان الوطني، ودعم ميزانية الأبحاث والتطوير لبحث أنظمة التمويل الإسلامي، وكذا وضع نظام محكم لجمع البيانات والمؤشرات الرئيسية لقياس الأداء، على أن يكون مرتبطاً بقواعد البيانات الدولية.

تنوع الأدوات والخدمات المالية الإسلامية.

الأساس المنطقي:

يمثل عدم وجود منتجات وخدمات متميزة وفعالة تحديًا كبيرًا ليس بالنسبة للأدوات المالية التقليدية فحسب، ولكن للأدوات المالية الإسلامية أيضًا. ومن ثم، فقد أضحى تنوع الأدوات والخدمات المالية الإسلامية ضرورة لا غنى عنها لضمان النمو المستدام والاستقرار للتمويل الإسلامي، وكذا لاتخاذ التدابير اللازمة لمكافحة الأزمة المالية من خلال هيكل مالي قوي. وعلى الدول الأعضاء تشجيع الهندسة المالية وإدخال أدوات جديدة لتلبية مطالب صناعات الخدمات المالية الإسلامية.

زيادة المعرفة بالجوانب المالية ورفع الوعي بالتمويل الإسلامي، والدفع قدمًا بالقدرات البشرية.

الأساس المنطقي:

يمثل ضعف الثقافة المالية وانخفاض الوعي بالتمويل الإسلامي تحديًا كبيرًا للعديد من البلدان الأعضاء. لقد أصبحت زيادة الثقافة المالية عنصرًا رئيسيًا لمعرفة الأدوات المالية وزيادة الطلب عليها. وعلاوة على ذلك، تحتاج القدرات البشرية في الصناعة المالية الإسلامية في الدول الأعضاء إلى التحسين لزيادة قدراتها التنافسية والحد من المخاطر التشغيلية.